

الفصل الثاني

تسوية الضريبة



أصبحت ضرائب الدخل تمثل أهم مصادر الإيرادات
الضريبية في الدول المتقدمة،،،



الاستقطاع الضريبي يمر بثلاث مراحل

تحديد وعاء الضريبة

- الالتزام الضريبي ينبغي أن يكون محدد في مبلغ.

ربط الضريبة

- يقصد بربط الضريبة تحديد المبلغ الذي يلتزم المكلف بأدائه للخزانة العامة، وذلك بعد تحديد وتقدير عناصر وعاء الضريبة.

تحصيل الضريبة

- ينبغي تنفيذ الالتزام الضريبي من خلال هذه المرحلة

لا يعد الربط مجرد القيام بعملية حسابية عادية، فلا بد من حصر المادة الخاضعة للضريبة، ثم تحديد قيمتها، ثم استبعاد ما يقضي النظام باستبعاده من خصومات (تكاليف) وإعفاءات منها ثم بعد ذلك يطبق سعر الضريبة على المتبقي فيظهر المبلغ المستحق على المكلف.



طرق تقدير الدخل الضريبي

طرق تقدير
الدخل الضريبي

النوع الثاني:
الطريقة التحديدية

طريقة الإقرار
المباشر من الغير

طريقة الإقرار
المباشر من
المكلف

النوع الأول:
الطريقة التقديرية
أو التقريبية

طريقة التقدير
الجزافي

طريقة المظاهر
الخارجية



طرق تقدير الدخل الضريبي

• النوع الأول- الطريقة التقديرية أو التقريبية:

يعتمد هذا النوع على قرائن ودلائل تشير إلى قيمة الوعاء، أي أن الإدارة الضريبية تستند أكثر ما يكون إلى القرائن والدلائل لاالبينة ومن ثم فالتقدير هنا تقدير غير مباشر.

١. طريقة المظاهر الخارجية:

حيث يتم تقدير قيمة وعاء الضريبة على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يسهل الوقوف عليها من قبل الإدارة الضريبية. مثل الإستدلال بالقيمة الإيجارية لسكن المكلف أو محل عمله.



طرق تقدير الدخل الضريبي

٢. طريقة التقدير الجزافي:

حيث يتم تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية، بالإستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي لها صلة وارتباط وثيق بالمادة الخاضعة للضريبة.

- تلجأ الإدارة الضريبية إلى هذه الطريقة عندما يمتنع المكلفون عن تقديم إقراراتهم الضريبية، أو لأنهم لا يتمكنون من ذلك لعدم وجود دفاتر محاسبية منتظمة وأمانة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة. وقد أعطى النظام الضريبي للمكلف الحق بأن يقدم للإدارة الضريبية ما يثبت خطأ التقدير.



طرق تقدير الدخل الضريبي

التقدير الجزافي إما أن يكون

١. قانونياً يقوم بموجبه النظام الضريبي بتحديد القرائن التي يعتمد عليها التقدير الجزافي، ويقتصر دور الإدارة الضريبية على تطبيق تلك القواعد.

٢. أو اتفاقياً وذلك إذا ماترك تقدير الوعاء الضريبي للإتفاق بين المكلف والإدارة الضريبية والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله.



طرق تقدير الدخل الضريبي

• النوع الثاني- الطريقة التحديدية:

يعتمد هذا النوع على البيئة، ومن ثم فالتقدير هنا تقدير مباشر.

1. طريقة الإقرار المباشر من المكلف:

يلتزم المكلف بتقديم إقرار للإدارة الضريبية هو الإقرار الضريبي عن نتيجة أعماله خلال فترة المحاسبة كما هو مثبت في دفاتره ومستنداته.

■ إذا ما ثبت للإدارة الضريبية عدم نظامية الدفاتر الممسوكة بواسطة المكلف، كان من حقها رفض الإقرار والإلتجاء إلى التقدير الجزافي ويحق لها فرض عقوبات على المكلف في حالة ثبوت عدم صحة الإقرار الضريبي بقصد التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه، ومن حق المكلف التظلم أمام اللجان القضائية.



طرق تقدير الدخل الضريبي

٢. طريقة الإقرار المباشر من الغير:

تلتزم الإدارة الضريبية شخصاً آخر غير المكلف بدفع الضريبة، بتقديم إقرار يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة. والأصل هنا أن يكون هذا الدخل ديناً للمكلف على شخص آخر، كما في حالة صاحب العمل الذي يقدم إقراراً عن قيمة ما يدفعه للموظفين والعمال من مرتبات وأجور، والمنشأة التي تقدم إقراراً عن الفوائد والأرباح التي يحصل عليها حملة الأسهم والسندات، والمستأجر الذي يقدم إقراراً عن قيمة الإيجار الذي يدفعه لصاحب العقار. وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن إقرار الغير يستعان به لمراقبة إقرار المكلف نفسه إذ لا مصلحة للغير في تقديم إقرار عن بيانات غير حقيقية. وغالبا ما يقترن التزام الغير بتقديم الإقرار بالتزام آخر هو حجزه لمبلغ الضريبة المستحقة عن دخل المكلف وتوريده إلى الإدارة الضريبية، الأمر الذي يعرف بطريقة الحجز من المنبع.



قواعد المحاسبة عن الضريبة

Your Subtopics Go Here •



تحصيل الضريبة

- بعد أن يتم تحديد وعاء الضريبة وربط المبلغ الذي يلتزم المكلف بأدائه للخزينة العامة، تأتي المرحلة الأخيرة من مراحل الاستقطاع الضريبي وهي مرحلة تحصيل دين الضريبة. وحتى يصبح المكلف ملزمًا بدفع مبلغ الضريبة، يجب التأكد من صدور قرار ربط الضريبة، والأصل أن يتم تحصيل الضريبة بمعرفة الإدارة الضريبية في صورة نقدية فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي تحصل فيها الضريبة عينا، كما في أوقات الحروب والأزمات.
- تحديد وقت الضريبة : لا بد أن يتم بقدر الإمكان في أكثر الأوقات ملاءمة لظروف المكلف فلا يطالب بالدفع إلا في الأوقات التي يرجح أن يكون لديه أموال حاضرة أو أن يقسط الضريبة أو أن يمنح أجالا للتسديد.



أهم طرق تحصيل الضريبة من المكلفين

الطريقة الأولى: التوريد المباشر من قبل المكلف:

- تعتبر من أكثر الطرق شيوعا في الوقت الحاضر ، فبموجبها يقوم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مباشرة إلى الإدارة الضريبية.
- وقد يتم الوفاء بالضريبة دفعة واحدة، أو قد يتم على عدة أقساط.
- وتقسيط مبلغ الضريبة قد يكون ملزما بنص النظام فلا خيار للمكلف أو الإدارة الضريبية، وقد يمنح النظام الإدارة الضريبية صلاحيات التقسيط، حيث يتم الاتفاق مع المكلف على عدد ومقدار ومواعيد الأقساط في حدود معينة.



أهم طرق تحصيل الضريبة من المكلفين

الطريقة الثانية: الأقساط المقدمة:

- يقوم المكلف بدفع مبلغ الضريبة على أقساط دورية خلال السنة الضريبية مقدما تحت حساب الضريبة طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المحتمل في العام القادم، على أساس ماتم تحديده في السنة السابقة.
- على أن تتولى الإدارة الضريبية في نهاية العام اتخاذ اجراءات الربط وتحديد مبلغ الضريبة.
- تتم التسوية النهائية بين المكلف والإدارة الضريبية حيث يطالب المكلف بدفع ماتبقى عليه، أو يرد له ماقد يزيد عن قيمة الضريبة المربوطة، أو يرحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة.
- هذه الطريقة يمكن أن تخفف من وقع الضريبة على المكلف حيث يتم على أقساط دورية تتلائم مع السيولة المالية ومقدرته على الدفع مما يجعل أداؤها أمرا سهلا، بعكس لو انتظر المكلف حتى نهاية العام حيث تتراكم عليه الضريبة المستحقة ويتعذر عليه دفعها مما يشجعه على اللجوء إلى التهرب من الضريبة.



أهم طرق تحصيل الضريبة من المكلفين

الطريقة الثالثة: الحجز من المنبع

- بدلا من أن يتم تحصيل الضريبة من المكلف مباشرة، قد يلزم النظام الضريبي جهة معينة أو شخص معين غير المكلف وهو المدين بالدخل وهو الدين بالضريبة كي يخصم مبلغ الضريبة المستحقة من الدخل مباشرة ومن ثم توريدها بمعرفته للخزانة العامة.



- تتسم هذه الطريقة ب:

- لا يمكن اتباع هذه الطريقة في جميع أنواع الضرائب بل لابد أن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف الحقيقي علاقة بحيث يمكن له أن يحجز قيمة الضريبة المستحقة من الوعاء بسهولة ويسر ويوردها رأسا إلى الخزانة العامة.



التهرب من الإلتزام بدفع الضريبة

١. تجنب الضريبة

- لما كانت الضريبة تنطوي على اقتطاع جزء من ثروات المكلفين فمن المتوقع أن يلجؤون إلى محاولة التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة بشتى الطرق و الوسائل المشروعة وغير المشروعة.
- فعندما يسعى المكلف إلى التخلص من دفع الضريبة بأسلوب لاينطوي على مخالفة لأحكام النظام الضريبي، كأن يمتنع الفرد عن إتيان العمل أو التصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها، وكان يمتنع عن استيراد السلع التي تفرض عليها ضرائب جمركية، أو الامتناع عن استهلاك بعض السلع
- هذا النوع من التفادي أو التجنب يقره النظام الضريبي، ولا يتضمن أي مخالفة لنصوصه، بل إن مثل هذه النتائج قد يقصد النظام الضريبي تحقيقها بذاتها مراعاة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية كما هو الحل بصدد محاولة التقليل من استهلاك سلعة معينة.



التهرب من الإلتزام بدفع الضريبة

- قد يتم تفادي أو تجنب الضريبة عن طريق الاستفادة من الثغرات الموجودة في صياغة النظام الضريبي، وذلك عندما تعتمد بعض الشركات إلى توزيع أرباحها في صورة أسهم مجانية توزع على المساهمين وليس في صورة نقدية.
- على الرغم من توافر سوء النية في بعض الحالات، إلا أنه يظل دائما محتفظا بصفة المشروعية لعدم مخالفته لنصوص النظام الضريبي، وبالتالي عدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة.



التهرب من الإلتزام بدفع الضريبة

٢- التهرب من الضريبة

- عند محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب تخالف أحكام النظام الضريبي، وتحمل طابع الغش والاحتيال، فإن ذلك ينطوي على مخالفة غير مشروعة تعرف بالتهرب الضريبي.
- التهرب الضريبي فضلاً عن عدم مشروعيته يضر بحصيلة الضريبة وكذلك بمبدأ العدالة الضريبية: لأنه يؤدي إلى
 - تخلص بعض الأفراد كلياً أو جزئياً من عبء الضريبة، بينما قد لا يستطيع ذلك آخرون الأمر الذي قد ينمي الشعور بعدم المساواة في تحمل الأعباء العامة.
 - تقوم الدولة بزيادة سعر الضرائب الموجودة.
 - فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص في حصيلة الضرائب القائمة الناتج من التهرب.



التهرب من الإلتزام بدفع الضريبة

يأخذ التهرب الضريبي صوراً متنوعة تختلف حسب توقيت التهرب:

- ١ - إما أن يكون التهرب عند تحديد وعاء الضريبة وربطها.
مثل: إخفاء المادة الخاضعة للضريبة كلها أو بعضها كما هو الأمر بصدد الضرائب الجمركية، أو الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي بدخله حتى يسقط اسمه من عداد المكلفين، أو أن يقدم إقراراً يتضمن بيانات غير صحيحة.
- ٢ - وإما أن يكون عند تحصيل قيمة الضريبة للحيلولة دون جبايتها من أموال المكلف.
مثل: إخفاء المكلف لأمواله بحيث يتعذر على الإدارة الضريبية أن تصل لاستيفاء الضريبة المطلوبة منها، أو بإخفاء المكلف نفسه وهروبه خارج البلاد مع أمواله.



ضمانات عدم الإلتزام بدفع الضريبة في الوقت المحدد للسداد

- إن عدم الإلتزام بدفع الضريبة المحددة في الوقت المحدد للسداد يستوجب من النظم الضريبية أن تضع عددا من الضمانات.

- ١- حق الإطلاع: منح موظفي الإدارة الضريبية حق الإطلاع على الدفاتر والملفات والوثائق الخاصة بالمكلف والغير ك الأجهزة الحكومية والهيئات والمنشآت الخاصة. بل أن هذا الحق يمتد لوضع الجزاءات على كل من يعرقل استخدام الإدارة الضريبية لهذا الحق
- ٢- حق التفتيش: منح موظفي الإدارة الضريبية مع مراعاة اعتبارات معينة حق التفتيش للأماكن التي يزاول فيها المكلف نشاطه أو للبضائع التي يتم استيرادها.
- ٣- الإلتزام بتقديم الإقرار الضريبي: إلزام المكلف بتقديم أقرار مؤيد باليمين فإذا تبين عدم صحة الإقرار يطبق في حقه أحكام قانون العقوبات المخصصة باليمين الكاذبة .
- ٤- الإلتزام بالتبليغ: التزام الغير بتقديم معلومات من شأنها أن تساعد في الرقابة على الإقرارات المقدمة من المكلف، مع منح مكافأة لمن يقوم بالتبليغ في حالة ثبوت الغش (مراقبة اقرار المكلف عن طريق الغير)



ضمانات عدم الإلتزام بدفع الضريبة في الوقت المحدد للسداد

- ٥- حجز الضريبة من المنبع: إلزام الجهات التي تقوم بتوزيع الدخل بتحصيل الضريبة المستحقة على المكلف وذلك بخصمها مباشرة من الدخل قبل وصوله إليه، وتوريدها مباشرة للإدارة الضريبية وهو ما يعرف بطريقة التحصيل بالحجز من المنبع
- ٦- الحد من الأسباب المؤدية إلى مقاومة الإلتزام بدفع الضريبة: الإلتزام بتحقيق التجانس بين الضرائب وعدن المبالغة في تعددها وارتفاع أسعارها
- ٧- الجزاءات الجنائية والمالية: الإلتزام بتوقيع بعض العقوبات الجزائية الرادعة، سواء أكانت جنائية مثل السجن والغرامة والمصادرة، أو مالية مثل زيادة الضريبة و الغرامة.
- ٨- الحجز التنفيذي والبيع الجبري: تمنح الإدارة الضريبية حق اتخاذ اجراءات تحفظية قبل اتخاذ الجاراءات التنفيذية وذلك للحفاظ على أموال المكلف ولو لم يتحدد بعد دين الضريبة اذا خشيت ضياع هذه الأموال .
- ٩- توافر الواقعة المنشئة للضريبة.



الإزدواج في الضريبة

مبدأ التبعية السياسية

ارتباط الافراد بالدولة برابطة سياسية وقانونية، هي رابطة الجنسية. من ابرز واجبات الافراد هو اداء الضريبة بغض النظر عن اقامتهم او موقع اموالهم، او مكان مزاولة نشاطاتهم.

مبدأ التبعية الاقتصادية

ارتباط الافراد بالدولة برابطة اقتصادية، أي مزاولتهم لانشطتهم داخل الدولة واستثمارهم لاموالهم فيها.

مبدأ الإقامة

ارتباط الافراد بالدولة برابطة المواطنة، أي اقامتهم في اقليم الدولة فترة معينة من الزمن على نحو يجعلهم يشعرون بالولاء لهذه الدولة حتى وإن كانوا غير متمتعين بجنسيتها

الازدواج في الضريبة
الالتزام بدفع الضريبة
يختلف من بلد لآخر حسب:

الاختلاف في النظم
الضريبة، فقد يقوم على
واحد او اكثر من المبادئ
الثلاث



الإزدواج في الضريبة

- وقد يترتب على الاخذ بواحد او اكثر من تلك المبادئ خضوع المال الخاضع للضريبة لاكثر من ضريبة نظرا لسريان اكثر من نظام ضريبي عليه، وهو ما يعرف بـ الازدواج الضريبي.

• شروط الازدواج الضريبي:

- 1- وحدة الضريبة المفروضة.
- 2- وحدة الشخص المكلف بالضريبة.
- 3- وحدة المال الخاضع للضريبة.
- 4- وحدة المدة او المناسبة التي تدفع عنها الضريبة.



انواع الازدواج الضريبي:

<u>ازدواجا دوليا</u>	<u>ازدواجا داخليا</u>
<p>أي موجود بين دولتين او اكثر.</p> <p>هو الذي يتحقق عندما تفرض السلطات المالية التابعة لدولتين او اكثر نفس الضريبة على نفس المادة او نفس الشخص.</p> <p>مثال: الشخص الذي يملك اموالا في دولة اخرى غير الدولة التي يقيم فيها، وقد تفرض عليه ضريبة على دخله في الدولة التي يتم فيها الحصول على الدخل باعتبارها (دولة مصدر المال) وفي الدولة التي يقيم فيها المالك باعتبارها (دولة موطن المكلف).</p> <p><u>تحدث هذه الظاهرة نتيجة:</u></p> <p>للاستقلال التام الذي يتم فيه وضع النظم الضريبية في الدول المختلفة.</p>	<p>أي موجود داخل الدولة الواحدة.</p> <p>هو الذي تتحقق شروطه داخل دولة واحدة، اتحادية او موحدة.</p> <p>ويقع ذلك نتيجة لممارسة سلطات مالية مختلفة سلطتها في فرض الضرائب على نفس الاقليم.</p>



انواع الازدواج الضريبي:

ازدواج دوليا

غالبا ما يكون غير مقصود.

حيث لا تتعمد السلطات المالية في الدولة احداث الازدواج، وانما يكون نتيجة لاختلاف الاسس التي تقوم عليها النظم الضريبية في الدول المختلفة.

ازدواج داخليا

غالبا ما يكون مقصود.

حيث ان السلطات المالية داخل الدولة تعرف مقدما عند فرض ضريبة جديدة بوجود الازدواج الضريبي، وذلك بغية تحقيق اغراض اقتصادية واجتماعية،

منها: - زيادة حصيلة الضرائب.

- الحد من بعض الدخول.

- اخفاء سعر الضريبة المرتفعة.



مكافحة الازدواج الضريبي:

١. مكافحة الازدواج الداخلي:

- من السهولة مكافحته، نظرا لوجود سلطة عليا في الدولة يمكنها منع هذا الازدواج. وذلك عن طريق فرض القواعد اللازمة لمنع هذا الازدواج، مثل:

١- عن طريق تحديد الاختصاصات المالية للسلطات المختلفة التي يسمح لها بفرض الضرائب.

٢- عن طريق قصر فرض كافة الضرائب على الحكومة الاتحادية او المركزية.

٣- عن طريق تقسيم حصيلة بعض الضرائب التي يترك اختصاص فرضها للحكومة الاتحادية او المركزية بين الخزانة العامة وخزانة الولايات او المجالس المحلية.



مكافحة الازدواج الضريبي:

٢. مكافحة الازدواج الدولي:

- ليس من السهل مكافحته، نظرا لعدم وجود سلطة عليا تستطيع التنسيق بين الانظمة الضريبية للدول المختلفة، بحيث تمنع حدوث هذا الازدواج، لذا فليس امام الدول سوى اتباع احد الاسلوبين:

١- النظم الضريبية: وذلك عندما تقوم كل دولة، من تلقاء نفسها – وهي تضع او تعدل نظامها الضريبي- بعدم فرض ضرائب يظهر حق الدولة الاجنبية واضحا في فرضها. فتقتصر فرض الضرائب على وجوه النشاط الاقتصادي الذي يمارس داخل حدود الدولة، او الا تفرض ضريبة على مواطنيها المقيمين في الخارج الذي انقطعت كل صلاتهم بدولتهم الاصلية.

٢- خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية او الجماعية: وهي تحدد الاموال ومصادر الدخل التي تخضع للضريبة في كل دولة من الدول الموقعه على المعاهدة أو الاتفاق. مثل: الضرائب العقارية تفرضها الدولة التي بها موقع العقار.



ورقة عمل



عمل...

عهد عبدالله الهزاني ٤٣١٢٠٠٠٢١

خولة علي القويناني ٤٣١٢٠١٩٤٨

جود طارق الغامدي ٤٣١٢٠١٦٥٨